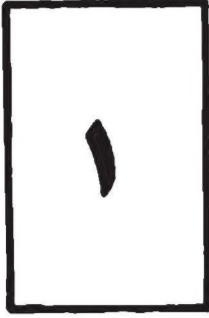


الرجل المنتظر!



الليلة الأخيرة من (رمضان) ١٤٠١ هجرية .
ليلة من ليالى صيف ١٩٨١ ميلادية .

الهواء ساخن .. الرطوبة خانقة .. عيد (الفطر) بعد ساعات قليلة .. لكن أولئك الرجال الذين اجتمعوا فى مبنى نقابة المحامين لم يشعروا فى صدورهم بالفرح ولا بالبهجة .. كانوا يشعرون أن كابوسا ثقيلًا قد حط على البلاد ، ونشر جناحين من الغم والزهم عليها .. من (السلوم) الى (شرم الشيخ) .. ومن (الإسكندرية) الى (وادى حلفا) وكان أولئك الرجال بالذات يشعرون بأن هذا الكابوس أقرب إليهم من غيرهم .. كانوا يشعرون أن أنياب هذا الوحش الكاسر قد استقرت فى عقولهم .. وأظافره تمرح وتعربد فى قلوبهم .. فهم محامون .. رسالتهم الدفاع عن حقوق الآخرين .. لكنهم عاجزون عن الدفاع عن حقوقهم .. لقد حل رئيس الجمهورية مجلس نقابتهم ، وعين لهم مجلسا آخر .. مؤقتا .. رغم إرادتهم .. ولم يسمح لهم بحق الاعتراض .. أو حتى (الاشمعناط) .. فشل (عبد العزيز الشوربجى) المحامى الذى وقف للسادات بالمرصاد فى النقابة .. إفتشل فى تذهير مسيرة تجوب شوارع القاهرة .. وفشل فى نشر أى بيان يعبر عن المحامين الغاضبين فى الصحف .. فلم يعد أمامه — هو وزملاء الفضب — سوى الجلوس فى مبنى النقابة — بوسط القاهرة — وتبادل (الغيظ) ..

ويبدو أن النار التى كانت فى صدر (الشوربجى) قد حرقت كل ضلوعه .. فصرخ فيمن حوله :
(ألا يوجد فى هذا البلد رجل .. رجل واحد يخلصها ويخلصنا جميعا من هذا الفرعون) .. ورحنا جميعا نهديء من ثورته .. ونحن نؤكد له : أن مصر حبلى دائما بالرفض .. وهى الآن تعاني آلام الخاض ..

فى ذلك الوقت كان (الشوربجى) قد جاوز السبعين من عمره .. وأتاح له هذا العمر الطويل أن يكشف الأعيب ومناورات السياسيين وأن يكفر بها .. وأن يشعر أن الخلاص أصبح معلقا على رجل واحد .. يأتى .. ليهذب كل شىء .. ولا أعرف لماذا خطر ببالى ساعتها .. أن الرجل المنتظر لابد أن يخرج من صفوف الجيش .. ولأذكر ما إذا كنت قد عبرت — للآخرين — عن هذا الخاطر أم لا ١٢

ولم تمر أيام طويلة حتى كان (عبد العزيز الشوربجي) تحت التحفظ .. اعتقل مع ١٥٣٦ شخصا من مختلف التيارات والجماعات والاتجاهات .. كانت الكشوف التي تضم أسماءهم معدة سلفا .. بخلاف كشوف أخرى تضم أسماء سبعة آلاف عضو من (الجماعات الإسلامية) قال السادات عنهم فيما بعد (في بيان ٥ سبتمبر ١٩٨١) إنه يعرفهم جيدا .

وخشينا أن يموت (الشوربجي) — الذى نقل إلى إحدى غرف العناية المركزة بمعهد القلب — قبل أن يأتي الرجل المنتظر .. لكن القدر شاء ألا يأتي ملك الموت قبل أن يأتي الرجل المنتظر .. أو الشاب المنتظر .. خالد أحمد شوقي الاسلامبولى الذى اغتال السادات فى وضوح النهار ووسط سلاحه وحراسه والذى دخل التاريخ من أوسع أبوابه باعتباره أول (مصرى) يقتل (فرعونيا) منذ عصر (الأهرامات) الى عصر (الانفتاح) .

وشاء القدر أن يحضر (الشوربجي) إحدى جلسات محاكمة (خالد الاسلامبولى) .. وأن يعانقه .. وأن يعامل خالد معاملة الأبطال .. وبعد أيام من هذا اللقاء مات (الشوربجي) .. وتحولت جنازته إلى مسيرة شعبية .

وكما أحسست أن الرجل المنتظر سيخرج من الجيش .. أحسست — بما يشبه اليقين — أنني سأدافع — كمحام — عن الذين قتلوا (السادات) .. وظل هذا الإحساس يرافقنى كظلى ، حتى انتدبتنى نقابة (المحامين) الفرعية بالقاهرة مع محامين آخرين لهذه المهمة .. لكن .. بسبب ظروف خارجة عن إرادتى لم أشارك فى الجلسة الأولى من المحاكمة .. والتي عقدت فى ٢١ نوفمبر ١٩٨١ .. بإحدى المحطات العسكرية بمنطقة الجبل الأحمر .

وبدأ المشوار التاريخى مع هذه القضية — التى يمكن أن توصف بحق بقضية العصر — فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ .. تاريخ انعقاد الجلسة الثانية من المحاكمة .. كانت بداية متأخرة بعض الوقت .. وكانت آخر نسخة من ملف القضية تلك التى كانت من نصيبى .. وقد تسلمتها بعد أن قضيت أكثر من ثلاثة أيام فى اللف والدوران لكى أحصل على تصريح دخول المحكمة ..

ومن الصعب على أن أصف مشاعرى وأنا فى طريق المحكمة .. أول مرة .. إن كل مشاعر البشر وضعت — ذلك الصباح — فى سلة واحدة حملتها فى صدرى وبين ضلوعى .. لكن .. من المؤكد أن اجراءات الأمن والدخول إلى منطقة المحكمة كانت كفيلة بأن تجعل أى محام يندم على قبول هذه المهمة .. كان على المحامى أن يسلم حقيبة يده إلى رجل من رجال الأمن ، ثم يتوجه الى مجموعة أخرى من رجال الأمن لتفحصه ، وبعد الفحص تقدم له بطاقة خاصة مستخرجة من المخبرات الحربية تعلق على الصدر .. ثم يصعد سيارة أتوبيس يتسلم فيها الحقيبة .. ولا يمكن مغادرتها بأى حال من الأحوال .. وتتحرك السيارة بالمحامين ورجال الأمن .. وفى منتصف الطريق تقف ، ويفتش المحامون بأصابع مجموعة جديدة من مجموعات الأمن .. والتفتيش — هذه المرة — إما عشوائى أو للجميع .. والتفتيش هذه المرة يكون ذاتيا .. وعندما تصل السيارة إلى بوابة المحكمة كان علينا أن نسير داخل سور لايسمح بمرور أكثر من فرد واحد ليتم تفتيش جديد يشمل الحقيبة .. والثياب ..

وحتى الحذاء .. يتبعه تفتيش آخر بجهاز الكتروني يكشف الأسلحة والأجسام المعدنية والأشياء الغريبة ..

ولا يجوز الدخول بالأدوية إلا بعد مراجعتها بمعرفة صيدلى من جانبهم .. حتى أقلام (الفلوماستر) كان يتعين فكها للتأكد أنها فعلا أقلام لاشيء آخر .

وبعد كل هذه الإجراءات كان على كل منا أن يدخل قاعة المحكمة بصحبة أحد رجال الأمن .. يوصله إلى استراحة خاصة للمحاميين لايمكن الخروج منها ، طالما دخلتها ، إلا حين يأذن رئيس المحكمة ببدء الجلسة .. وساعتها يوصلك رجل أمن آخر إلى داخل القاعة التى يفصلها عن حجرة المحامين (طرقة) بها دورة مياه ، منزوعة الأبواب وعلى نوافذها الحديدية من الخارج فوهة بندقية فى يد قناص .. وبداخلها يقف أكثر من جندى غير مستعدين للتفاهم بأى لغة .. وأيديهم على زناد أسلحتهم .. وقد شهروا (السونكى) من باب (الاحتياط)! ..

داخل قاعة (الجلسة) يجلس فى نهاية كل مدرج من المقاعد وبالقرب من أقفاص المتهمين رجال الأمن ويتنثر رجال الشرطة العسكرية رغم أن أقفاص المتهمين كانت داخل قفص أكبر منها .. أى أقفاص داخل قفص .. وكان القفص الخارجى لإبعاد أى شخص يقترب من المتهمين ..

والغريب أنه لم يكن مسموحا — على الإطلاق — لأى محام أن يتصل بالمتهم الذى يتولى الدفاع عنه على انفراد.. على أن الفترة الوجيزة التى سبقت دخول الضباط — القضاة كانت كافية للتعرف على المتهمين وحملت هذه الفترة الوجيزة مفاجأة للدفاع ، وضعت فى مآزق صعب .. فقد قرر المتهمون الأربعة الأول الذين فتحوا نيران سلاحهم على المنصة وقتلوا السادات (خالد الاسلامبولى ، وعبد الحميد عبد السلام وعطا طایل وحسين عباس) أنهم لن يقبلوا أى دفاع عنهم ينفى عنهم (شرف قتل السادات) .. وأعلنوا أنهم سيتخلصون من المحامى الذى يرفض اعترافهم بما فعلوه .. لقد اعتبروا أنفسهم — منذ لحظة نجاح مهمتهم — فى عداد الشهداء .. وربما وصلوا إلى هذه القناعة قبل ذلك بقليل .. منذ أن فكروا .. وقرروا .. ودبروا .

وقبل الدفاع المهمة دون تردد .. وعلى صعوبتها .. ورغم اعتراف المتهمين بالقتل ! وسارع (خالد الاسلامبولى) — قبل أن تدخل هيئة المحكمة — بالاعتراف علنا .. حين قال : (أنا قاتل السادات) .. (أنا قاتل فرعون) .. (أنا قاتل الطاغوت) .. وراح رجال الاعلام يسجلون هذا الاعتراف .. بالصوت .. وبالصورة ..

وعندما سأله (رئيس المحكمة) السؤال التقليدى : (مذنب أم غير مذنب ؟) .. رد بصوت جهورى : (نعم أنا مذنب) .. وقبل أن ينتقل السؤال الى المتهم الثانى (عبد الحميد) كان لابد من أن يتدخل الدفاع لإيقاف هذه الاعترافات .. إن اعتراف عبد الحميد وباقي المتهمين (٢٤ متهما) أمر متوقع .. وهذا يعنى أن المحاكمة قد انتهت بمجرد أن بدأت .. وراح الدفاع يوضح الأمر أمام المتهمين لتكون الإجابة على السؤال وليدة فهم سليم .. (نعم خالد ورفاقه الثلاثة قتلوا السادات ..

وهم يفخرون بذلك .. ويشهدون عليه .. لكن .. التهم الموجهة إليهم أكبر من مجرد اتهام بقتل فرد واحد .. إن التهم الموجهة إليهم تتعدى ذلك وتصل إلى الاتهام بقتل كل من قتل أو أصيب مع السادات .. بل وتصل إلى الشروع في قتل كل من في المنصة .. والإقرار بالذنب لم يترك للدفاع شيئا يقوله في هذه التهم الإضافية) ..

وعندما فهم خالد ذلك .. قرر أنه غير مذنب .. وتبعه الباقون .. وتنفس الدفاع الصعداء !
ورحنا جميعا نعمل كفريق واحد .. وزعنا الأدوار كل حسب تخصصه .. فهناك محامون عسكريون أى محامون عملوا بالقضاء العسكري ولهم خبرة في هذا النوع من القضايا .. وهناك آخرون لهم ماضيهم وخبراتهم الواسعة بالقضايا السياسية .. بالإضافة إلى عدد لا بأس به من المتخصصين في قضايا الجنايات دون سواها .. وكانت هذه القضية في حاجة إلى كل هذه التخصصات لأنها كانت قضية جنائية .. لها جناح عسكري .. وجناح آخر سياسى!!

والقضية بهذا التوصيف ليس لها سابقة في تاريخ مصر .

واتفق الدفاع على الوقوف أمام المحكمة وقفة زجل واحد .. محام واحد يتحدث نيابة عن الجميع .. لا يثير محام نقطة ما أمام المحكمة إلا ويدعمه باقي المحامين في هذه النقطة سواء بالكلام أو الأوراق أو الملاحظات .. ولا يأخذ أى محام موقفاً إلا ويأخذ الباقي نفس الموقف .

ونجحت هذه الخطة ..

لكن .. تعنت المحكمة كان أكبر من أى نجاح ..

وكان أول الفيث .. الاكتفاء بأسبوع واحد للمحامين للاطلاع على ملف القضية .. ثم كان قرار سرية الجلسات (ابتداء من الجلسة الثالثة في ٥ ديسمبر ١٩٨١) (بدعوى) الحفاظ على أسرار القوات المسلحة الخاصة بنظام الخدمة والحراسات والتسليح وغيرها التى تتداول بالجلسات ومراعاة للنظام العام) .. وهو قرار لم تطلبه النيابة العسكرية .. صاحبة الدعوى .. ولم يطلبه الدفاع بالطبع .. وفيما بعد سجلت المحكمة في أسباب حكمها أنها اتخذت هذا القرار بعد أن استبان لها أن الدفاع كان سيخطئ له خطأ يتضمن التجريح في شخص رئيس الجمهورية المجنى عليه .. وأغلب الظن أن سرية الجلسات كانت بقرار من جهة عليا .. وهو أمر لم يفصح عنه أى محام في الجلسات العلنية الأولى والثانية .. فقد صرح وزير الدفاع — قبل انعقاد المحاكمة — أن القضية ستداول في سرية ا

ومع تطور سير الدعوى ازداد التعنت ..

ووصل الدفاع والمحكمة — في كثير من الأحيان — الى طريق مسدود ..

ومن باب القفز على الأحداث أن نتورط الآن في رصد الوقائع والتطورات التى أدت الى هذا الطريق المسدود .. إن ذلك يعد طرقا مبكرا على هذا الباب .. وإن كانت هذه البداية قد أوصلتنا بسرعة إليه فإن الأمر كان إجباريا .. ولا بد منه .. حيث كان من الضروري وأنا رجل لأحترف

الكتابة أن اختار ضربة بداية ملائمة للمعبي .. مهنة المحاماة .. وأن تشرح هذه البداية وتفسر وتبرر
علاقتي بتسجيل ورصد هذا الحادث .. الذي سمي بحادث المنصة .. والذي أنهى فترة من حكم مصر
وأسدل الستار على بطلها الأول .

إن البداية التي اضطررت إليها .. كان لا بد منها ..

لكنها .. لا تنفي أن هناك بداية أخرى .. أصبح من الضروري أن نلجأ إليها الآن .. وربما على
جناح السرعة .. وخاصة أن الأبطال .. والكومبارس .. والمكان والزمان يلحون في ذلك إلحاحا
لا يمكن الفرار منه!